المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

تحذير إستراتيجي خطر إنهيار ليبيا بين هيمنة المسلحين وتفكك المؤسسات

وحدة أبحاث الأمن القومي
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

تقدير الموقف
01 مايو 2025

www.lcsms.info
lcsms.info

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

تحذير استراتيجي..

خطر انهيار ليبيا بين هيمنة المسلحين وتفكك المؤسسات

تقدير موقف

وحدة دراسات الامن القومي

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

01 مايو 2025

مقدمة

في ظل التحديات الأمنية والعسكرية المتسارعة التي تواجه ليبيا، وتنامي المخاطر الاستراتيجية التي تهدد استقرارها وسيادتها، يواصل **" المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية "**، دوره الريادي في تحليل المشهد الأمني ونشر الوعي الاستراتيجي. انطلاقًا من التزامه برصد التطورات الأمنية والعسكرية وتقديم قراءات دقيقة لمالات الأوضاع.

ويأتي هذا التحذير استجابةً للظروف الراهنة، وتحقيقًا لمهمته في توجيه صناع القرار والفاعلين الوطنيين نحو تبني استراتيجيات فعالة لمواجهة التهديدات المحدقة.

يؤكد المركز على أهمية الفهم العميق لديناميكيات الصراع، والوعي بالتحديات التي تفرضها التداخلات الداخلية والخارجية، ويدعو إلى تبني سياسات وطنية تستند إلى رؤية واستراتيجية أمنية وعسكرية متكاملة تضمن الحفاظ على وحدة ليبيا واستقرارها.

تمر الدولة الليبية اليوم بمرحلة شديدة التعقيد، في ظل ببيئة استراتيجية مضطربة على المستويين المحلي والدولي، وغياب العقل الاستراتيجي للدولة، حيث تتنامى مؤشرات الانهيار والتقسيم، نتيجة تفكك مؤسسات الدولة، وهيمنة التشكيلات المسلحة على مفاصلها السيادية، وغياب العقيدة الوطنية في المؤسسات العسكرية والأمنية، وتشوهات العلاقات المدنية العسكرية. إن استمرار هذه الديناميكيات السلبية، في ظل انعدام أي إصلاحات هيكلية حقيقية، يضع البلاد أمام سيناريوهات كارثية، قد تؤدي إلى زوال مفهوم الدولة المركزية، وتحويل ليبيا إلى ساحة نفوذ مفتوحة أمام القوى الإقليمية والدولية.

وفي هذه الورقة سنقوم بـ تحليل وتقييم مخاطر الامن القومي الليبي وفق منهجية (NSRA)، بالإضافة الي تقديم تحليل تقييم استشرافي استراتيجي لمخطر التقسيم الذي يهدد كيان الدولة الليبية وفق تحليل (SWAT) و (ABC)، مع تحديد مصفوفة القوي المحركة للصراع في ليبيا، وتحديد المخاطر المهددة لانهيار الدولة الليبية بين انهيار المؤسسات وتغول وهيمنة الكيانات والمليشيات

العسكرية المسيطرة علي الدولة، مع تقديم مجموعة من السيناريوهات المتوقعة في ظل استمرار هذا الوضع، بالإضافة الي تقديم مجموعة التوصيات الاستراتيجية لصانع القرار والمسؤولين في الدولة الليبية لمعالجة هذه التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن القومي الليبي.

أولا: تحليل وتقييم مخاطر الأمن القومي الليبي وفق منهجية:NSRA

المشهد الأمني

- **الديناميات الإقليمية** :تتأثر ليبيا بشكل كبير بما يدور في المناطق المحيطة بها، بما في ذلك الصراعات المستمرة في السودان ومنطقة الساحل الإفريقي وغزة وأوكرانيا. هذه المناطق تؤثر على ليبيا من خلال العوامل العسكرية والجيوسياسية والاقتصادية، مثل الطاقة والنفوذ السياسي ومسارات التجارة.
- **التشرذم الداخلي** :الانقسامات الداخلية في ليبيا- السياسية والعسكرية والمجتمعية- تزيد من تعرضها للتهديدات الداخلية والخارجية. ومع تزايد لوجود الفواعل غير الحكومية والتدخلات الخارجية يزيد من تعاظم التهديدات اللاتماثلية، وعدم استقرار البيئة الأمنية.

التحديات الأمنية الرئيسية

- **التحركات العسكرية :**تعكس الأنشطة العسكرية الأخيرة للقوات التابعة للمشير خليفة حفتر في الجنوب الغربي خطر اندلاع صراع جديد، حيث يركز المشير حفتر على توسيع سيطرته على المناطق الاستراتيجية، بما في ذلك الحدود والمنافذ الحيوية، وحقول النفط والغاز. مما قد يغير ميزان القوى في ليبيا.
- **عدم الاستقرار السياسي** :تتعرض الهدنة الهشة لوقف إطلاق النار الذي تشرف عليه لجنة " 5 + 5 " والمفاوضات السياسية المستمرة بين طرفي الصراع لخطر كبير بسبب هذه التصعيدات العسكرية، وأن أي تعطل قد يؤدي إلى انهيار العملية السياسية وعودة البلاد إلى حالة من الصراع الواسع النطاق.

- **التأثيرات الخارجية** :إن التدخل المباشر للاعبين الدوليين، مثل الولايات المتحدة وروسيا وتركيا ومصر، يزيد من تعقيد البيئة الأمنية، حيث تساهم مصالحهم المتعارضة ودعمهم لأطراف داخلية مختلفة في تأجيج حالة عدم الاستقرار.

جدول (1): تحليل المخاطر والتحديات الأمنية الرئيسية وفق تحليل (NSRA)

التحدي الامني	الوصف	احتمالية الحدوث	التأثير على الأمن القومي	إجراءات التخفيف المقترحة
التحركات العسكرية	توسع قوات المشير حفتر في الجنوب الغربي للسيطرة على المناطق الاستراتيجية	مرتفعة	عالية	تعزيز الدفاعات وتحسين الاستعدادات العسكرية
عدم الاستقرار السياسي	تهديد الهدنة الهشة والمفاوضات السياسية جراء التصعيد العسكري	مرتفعة	عالية	تعزيز القنوات الدبلوماسية والتفاوض من موقع قوة
التأثيرات الخارجية	تدخلات الولايات المتحدة، روسيا، وتركيا في الصراع الليبي	مرتفع	عالية	مراقبة الأنشطة الأجنبية وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي

تقييم المخاطر

- **احتمالية التصعيد**: بالنظر إلى تحركات المشير حفتر الأخيرة، والوضع الدفاعي لحكومة الوحدة الوطنية، فإن احتمالية التصعيد العسكري عالية، وإن وجود مجموعات مسلحة متعددة في المنطقة الغربية بالإضافة الي السياق الجيوسياسي المعقد في منطقة الشرق الأوسط وجنوب الصحراء، يزيد من فرص اندلاع الصراع المسلح.
- **التأثير على الأمن القومي**: سيؤثر أي صراع شامل بشكل خطير على الأمن القومي الليبي، مما قد يؤدي إلى تقسيم الأراضي، وتعطيل إمدادات الطاقة، وزيادة عالية لتدفقات اللاجئين والمهاجرين غير القانونيين، مما يشكل ضغطاً على البلدان المجاورة والمنطقة الأوسع.

نتيجة: هذا التحليل يسلط الضوء على الطبيعة المتقلبة لبيئة الأمن القومي الليبي، حيث يتسبب التفاعل بين الانقسامات الداخلية والتأثيرات الخارجية في خلق سيناريو عالي المخاطر مع إمكانية كبيرة للتصعيد.

وبالتالي وانطلاقا من هذا التحليل فأننا نتوقع السيناريوهات المحتملة:

- **التصعيد:** قد يؤدي اندلاع مواجهة عسكرية بين القوات التابعة إلى المشير خليفة حفتر وحكومة الوحدة الوطنية، إلى حدوث عنف واسع النطاق، مما يزعزع استقرار الجنوب الغربي، وقد يؤدي إلى تدخل قوى إقليمية مثل الجزائر.
- **التفاوض:** قد تؤدي الجهود الدبلوماسية إلى تهدئة مؤقتة، مع قيام دول إقليمية مثل تركيا وتونس والجزائر بدور الوسيط لمنع التصعيد، ويعتبر هذا السيناريو أقل احتمالاً، ما لم يكن هناك ضغط دولي قوي.
- **الجمود:** قد يظهر جمود في كل العملية السياسية إذا لم يتمكن أي من الطرفين من تحقيق ميزة حاسمة، وسيؤدي ذلك إلى استمرار حالة عدم الاستقرار مع حدوث مناوشات متقطعة وتوترات مستمرة.

رسم بياني: السيناريوهات المحتملة للأمن القومي الليبي

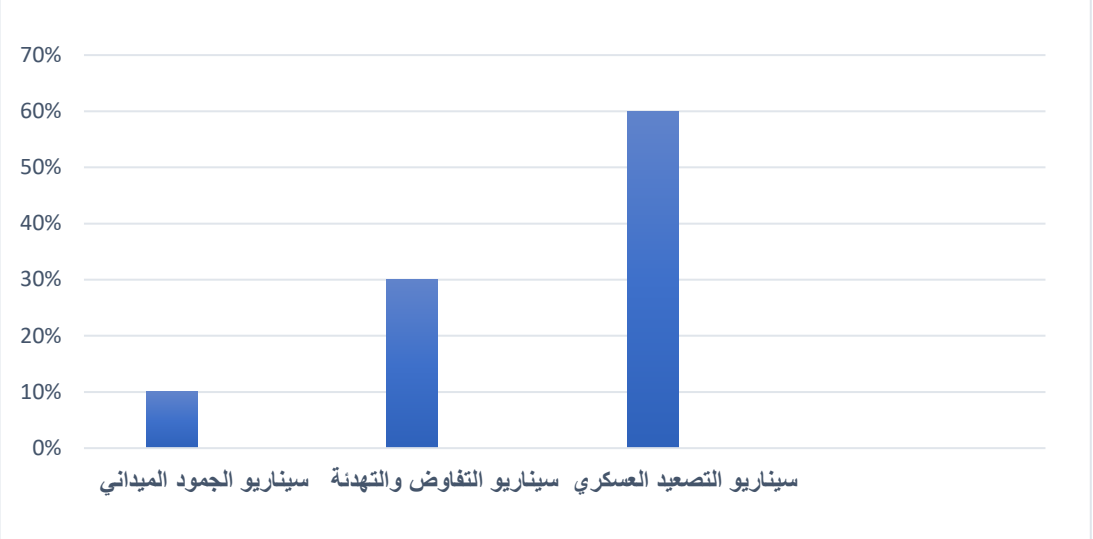

ومن الرسم البياني المعروض، تمثل الأعمدة احتمالية حدوث كل سيناريو من السيناريوهات المحتملة للأمن القومي الليبي:

سيناريو التصعيد العسكري: ويمتلك أعلى احتمالية بنسبة 60%.

سيناريو التفاوض والتهدئة: واحتماليته 30%.

سيناريو الجمود الميداني: واحتماليته 10%.

نتيجة: يظهر هذا التوزيع أنه من المرجح أن تشهد ليبيا تصعيدًا عسكريًا، بينما يبقى خيار التفاوض أو الجمود أقل احتمالاً.

ومن هذا المنطلق ووفقا لتحليل (NSAR) فإن التوصيات الاستراتيجية يمكن ان تكون عبر الاتي:

- **تعزيز القنوات الدبلوماسية**: تعزيز الجهود الدبلوماسية، خاصة من خلال اللاعبين الإقليميين خاصة مصر وتركيا، يمكن أن يساهم في الحد من خطر التصعيد، ومن الضروري الانخراط في مناقشات متعددة الأطراف مع أصحاب المصلحة الدوليين لمنع التدهور المستمر، وهذا يحتاج الي وعي دبلوماسي استراتيجي من صانع القرار الليبي.

- **تعزيز الهياكل الأمنية الداخلية**: تعزيز لنقاط الضعف في الاجهزة الأمنية والاستخباراتية الليبية، والعمل على توحيد القوات المسلحة أمر ضروري للتعامل مع التهديدات الداخلية ومنع الاستغلال الخارجي.
- **مراقبة التأثيرات الخارجية** :يجب مراقبة التدخلات العسكرية والسياسية الأجنبية عن كثب، للتنبؤ بالتحولات في البيئة الأمنية الإقليمية والمحلية لصياغة استجابات مناسبة.

جدول (2): التوصيات الاستراتيجية

التوصية الاستراتيجية	الوصف	الأثر المتوقع	الجهات المسؤولة
تعزيز القنوات الدبلوماسية	تعزيز الجهود الدبلوماسية لتقليل التصعيد العسكري	زيادة القدرة على مواجهة التهديدات	حكومة الوحدة الوطنية، الأطراف الإقليمية
تعزيز الهياكل الأمنية	معالجة نقاط الضعف في جهاز الأمن والاستخبارات والقوات المسلحة	زيادة القدرة على مواجهة التهديدات	وزارة الدفاع، الأجهزة الأمنية
مراقبة التأثيرات الخارجية	مراقبة التدخلات الأجنبية وصياغة استجابات مناسبة	زيادة الوعي والاستعداد للتحولات	وزارة الخارجية، المؤسسات الاستخباراتية

ثانيا: التحليل الاستشرافي لتهديد مخاطر التقسيم لكيان الدولة الليبية

انطلاقا من دعوات التحذير التي جاءت في تصريحات حديثة لمسؤولين ليبيين ودوليين من مخاطر تقسيم ليبيا، ووسط الجمود في عملية التسوية السياسية، ومع تصاعد التسلح من قبل روسيا والولايات المتحدة، فأن هذا الوضع يعزز المخاوف من تحويل الصراع الجيوسياسي إلى وقود لسيناريو تقسيم الدولة.

وجديرا بالذكر، فأن حالة التوازن الدقيقة بين القوى الدولية والإقليمية تحول دون حسم الصراع لصالح طرف بعينه من أطراف النزاع الليبي، مما يساهم في استمرار الانقسام السياسي والعسكري بين الأطراف الليبية. على المدى القصير.

فـ في 12 يونيو 2024، حذر رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، من خطر التقسيم في ليبيا. وفي 19 يونيو 2024، أكدت نائب المبعوث الأممي في ليبيا، ستيفاني خوري، مخاوفها من تأثير الانقسام على سيادة ووحدة ليبيا، كما أعربت بعثة الاتحاد الأوروبي وسفراء الدول الأوروبية لدى ليبيا في 26 يونيو عن قلقهم من " التقسيم الفعلي " للبلاد، ومع الدعوات التي اطلاقها مؤخرا موسي الكوني نائب رئيس المجلس الرئاسي بالعودة الي الحالة السياسية قبل عام 1963، والعمل على إعادة تقسيم ليبيا الي ولايات ثلاث (طرابلس - فزان - برقة).

فأن هذه التحذيرات، تستمد جديتها من الخلفية الجيوسياسية للدولة الليبية والتي لم تشهد الوحدة الحالية إلا منذ عام 1963، ويتزامن مع ذلك تعثر التسوية السياسية بين أطراف النزاع، مما يعزز مخاوف التحول نحو تقسيم البلاد.

وسياسياً، يستمر الانقسام الوظيفي والمؤسسي منذ أكثر من عشر سنوات، ولم تقطعه سوى فترة قصيرة من الوحدة الشكلية في 2021، بينما عسكرياً، يستمر جمود اللجنة العسكرية المشتركة "5+5"، مع تزايد مظاهر الانقسام على خطوط الصراع الدولي، إضافة إلى تعزيز الولايات المتحدة وروسيا وتركيا لدعمهما العسكري لطرفين الصراع في ليبيا. ومع تفاعل الأطراف الليبية مع هذه التوترات بطرق متباينة، فمن جانب، يعزز صراع المصالح الدولية والإقليمية من احتمال التقسيم، في حين أن التوازنات الداخلية والدولية تجعل من الصعب على أي طرف فرض سيطرته الكاملة على ليبيا.

ومع ذلك، يظل خيار التقسيم غير مرغوب فيه بالنسبة للنخب الليبية ولشريحة واسعة من المواطنين، بالرغم من أنه قد يُفرض كواقع محتمل في وقتا ما إذا استمرت هذه الانقسامات دون حلول.

1- تحليل ABC للمخاطر

تحليل ABC هو أداة فعالة لتحديد الأولويات وتقييم المخاطر بناءً على ثلاثة معايير: الخطورة (Severity)، القابلية للتحقق (Probability)، والتأثير (Impact)، وفيما يلي تطبيق هذا التحليل على السيناريوهات المحتملة في ليبيا:

السيناريو	الخطورة (A)	القابلية للتحقق (B)	التأثير (C)	النتيجة النهائية	الأولوية
تقسيم ليبيا	9/10	7/10	8/10	24/30	مرتفع
استمرار الجمود السياسي	8/10	8/10	7/10	23/30	مرتفع
نجاح التسوية السياسية	4/10	5/10	9/10	18/30	متوسط

فمن خلال هذا التحليل، يظهر أن تقسيم ليبيا هو السيناريو الأكثر خطورة وتأثيرًا، مع احتمالية تحقق مرتفعة نسبيًا.

- **مصفوفة القوى المحركة للصراع**

العوامل	محفزات التقسيم	محفزات الوحدة
التدخلات الدولية	صراع المصالح بين روسيا وأمريكا، وتأثيرها على دعم الأطراف المتنازعة	الحاجة الأوروبية لاستقرار ليبيا لمنع تدفق الهجرة وضمان تدفق النفط
دول الجوار	صراع النفوذ بين مصر والجزائر وتحوله إلى عامل تفتيت	عدم رغبة دول الجوار في التعامل مع تداعيات تقسيم ليبيا
القدرة العسكرية	تسارع التسليح ودعم القوات المختلفة مما يرفع من احتمالية الصدام	ضعف الدعم المحلي لفكرة التقسيم بسبب توزيع الموارد

2- العوامل المؤثرة - تحليل (SWOT)

تحليل SWOT يساعد على فهم نقاط القوة والضعف، الفرص والتهديدات المتعلقة بالسيناريوهات المطروحة:

العوامل	تفاصيل
نقاط القوة	وجود مؤسسات مركزية مثل المصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط.
نقاط الضعف	الانقسام السياسي والعسكري القائم منذ سنوات
الفرص	إمكانية وجود تسوية دولية لضمان استقرار ليبيا واستمرار تدفق النفط.
التهديدات	تصاعد التوترات الدولية واستخدام ليبيا كساحة لصراع الوكالة بين روسيا والولايات المتحدة.

وبالتالي تكون التوصيات الاستشرافية التي يجب مراعاتها للحد من مخاطر هذا التهديد (الانقسام) هي:

التوصيات الاستشرافية	
مراقبة وتقييم	ضرورة مراقبة التطورات على الأرض وتقييم مدى تأثير التوازنات الدولية والإقليمية على الوضع الليبي.
دبلوماسية نشطة	تعزيز الجهود الدبلوماسية لاحتواء النفوذ الدولي المتزايد وتحقيق توافق ليبي داخلي.
دعم اللامركزية الإدارية	التركيز على دعم التحول السريع نحو اللامركزية الإدارية كحل يمكن البناء عليه لتفادي مخاطر التقسيم.

ثالثا: مهدد تغوّل التشكيلات المسلحة - السيطرة على الدولة والاقتصاد

- **الهيمنة الاقتصادية والابتزاز المالي**

تحولت التشكيلات المسلحة في ليبيا شرقا وغربا إلى فاعل اقتصادي مهيمن، مستغلة ضعف الدولة وانقسام مؤسساتها المركزية للسيطرة على الموارد الوطنية، وعلى رأسها قطاع النفط، من خلال النفوذ المتغلغل في المؤسسات السيادية والمالية، فقد باتت هذه التشكيلات تتحكم في تدفقات

الأموال عبر شركات من بينها شركات نفطية تتحكم في إدارتها وواردتها، مما عطل أي مشروع مستقبلي للإصلاح الاقتصادي، مع استخدام الابتزاز المالي لتحقيق المكاسب السياسية.

وفي ظل هذا الواقع، أصبحت الدولة عاجزة عن فرض سيادتها الاقتصادية، مما عمّق الأزمة المالية، وقوض الاستقرار، وفتح المجال لانهيار اقتصادي شامل، يهدد وحدة البلاد ومؤسساتها وهو ما ظهر جليا في التقارير الصادرة من إدارة المصرف المركزي والمؤسسات الرقابية مؤخرا.

- **تغول وهيمنة التشكيلات المسلحة في الغرب الليبي**

استحوذت التشكيلات المسلحة في الغرب الليبي على الوزارات الاقتصادية والمالية، حيث تتحكم في القرارات الاستراتيجية عبر ممثلين لها داخل مؤسسات الدولة، مع فرض سيطرتها على قطاع النفط عبر شبكة من التحالفات داخل المؤسسة الوطنية للنفط، مما يعزز استخدامها للموارد الوطنية كأداة لتمويل أنشطتها المسلحة، مع العمل على تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد موازٍ، يخضع لضرائب وإتاوات غير قانونية تفرضها التشكيلات والقوى العسكرية والأمنية على الأنشطة التجارية.

- **اختراق المؤسسات السيادية وتعطيل أي إصلاحات**

وذلك بتوظيف القوى والتشكيلات الأمنية والعسكرية لنفوذها داخل المؤسسات السيادية، مثل المصرف المركزي، والمؤسسة الوطنية للنفط، ووزارات الصحة والاقتصاد والمالية، وذلك لتعزيز قوتها المالية ومنع أي رقابة حقيقية على تدفقاتها المالية، مع العمل علي تعطيل المبادرات الوطنية والدولية لإعادة هيكلة القطاع الأمني والعسكري، ورفض الاندماج في مؤسسات وطنية موحدة وذلك لضمان استمرار نفوذها وتأثيرها وذلك عن طريق ابتزاز للسلطة التنفيذية، عبر التهديد باستخدام القوة وانتهاك القانون، مما حوّل الحكومة إلى كيان فاقد للاستقلالية والفاعلية التنفيذية.

- **التشوهات البنيوية في المؤسسة العسكرية في الشرق**

1- احتكار القرار العسكري وتحويل الجيش إلى مؤسسة عائلية

وذلك بخضوع المؤسسة العسكرية في الشرق لسيطرة عائلية، حيث يتركز النفوذ في يد القائد العام وأبنائه، مما حوّل الجيش إلى أداة شخصية بدلاً من كونه مؤسسة احترافية

وطنية، ومع غياب لأي منظومة رقابية مهنية داخل المؤسسة العسكرية، وهذا يسمح باستمرار الفساد والمحسوبية في التعيينات والترقيات والتكليفات بالمهام القيادية.

ومع استغلال الجيش والمؤسسة العسكرية كأداة لضبط التوازنات السياسية في الشرق الليبي، ادي الي تقويض للدور الأساسي للمؤسسة العسكرية في تنفيذ سياساته الدفاعية للدولة وحماية الأمن القومي بوضع استراتيجية دفاعية شاملة.

2- انعدام العقيدة العسكرية الوطنية

افتقار الجيش والمؤسسة العسكرية إلى عقيدة عسكرية وطنية موحدة تستند إلى الدفاع عن سيادة الدولة، مقابل انتشار الولاءات الشخصية والفئوية داخل المؤسسة، وذلك بتصاعد الانقسامات بين الوحدات العسكرية نتيجة غياب قيادة مؤسسية محترفة، واعتماد قرارات التوظيف والتسليح على معايير غير مهنية تستند إلى الولاء لقائد الجيش.

- **انهيار جهاز المخابرات العامة - الفساد والشلل الأمني**

1- غياب الدور الاستخباراتي الفعلي

تحول جهاز المخابرات العامة إلى كيان إداري مترهل، غير قادر على مواجهة التهديدات الأمنية الفعلية، مثل الإرهاب والجريمة العابرة للحدود ومكافحة التجسس، فقد فشل الجهاز في رصد الأنشطة التخريبية وعمليات تهريب الأسلحة والمقاتلين عبر الحدود في اكثر من مناسبة، بسبب انعدام وجود أي استراتيجية امنية استخباراتية لمكافحة الإرهاب، وقد يسمح هذا الامر الي عودة التنظيمات الإرهابية في حال حدوث انهيار أمني شامل خاصة في الجنوب الليبي الذي يعاني من رخاوة امنية بسبب وجود تشكيلات مسلحة ومرتزقة تنتشر علي طول الحدود مع دول الجوار.

2- الفساد والتضخم الوظيفي

بالنظر الي التضخم المبالغ فيه في الجهاز الإداري ووجود عدد كبير من الموظفين غير المؤهلين، مما يحوله إلى عبء مالي دون أي فعالية أمنية حقيقية، بالإضافة الي انتشار

الفساد المالي والإداري داخل الجهاز، حيث تم استغلال موارده لخدمة مصالح شخصية بدلاً من تطوير قدراته، ادي الي اختراق الجهاز من قبل شبكات المصالح الداخلية والخارجية، وبالتالي أفقده استقلاليته وجعله عرضة للتلاعب.

السيناريوهات المتوقعة في ظل استمرار هذه الأوضاع

السيناريو الأول: الانهيار الشامل لمنظومة للدولة

أن فقدان السيطرة على المؤسسات الحكومية لصالح التشكيلات المسلحة، قد يؤدي إلى تفكك الدولة فعليًا، ومع تصاعد الأزمات الاقتصادية المتتالية نتيجة لنهب الموارد والفساد المالي المصاحب لمشاريع إعادة الاعمار، نتيجة الي تعطيل مؤسسات الدولة الرقابية والحيوية، إضافة الي خطر انهيار كامل لمنظومة الأمن، هذا سيخلق فراغًا تستغله الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة.

السيناريو الثاني: سيناريو التقسيم الفعلي

مع تكريس واقع الانقسام بين الشرق والغرب، ومع تحول كل منطقة إلى كيان شبه مستقل يخضع لنفوذ القوى المسيطرة محليًا بدعم حليف دولي، ومع تعزيز للتدخلات الإقليمية والدولية، حيث ربما تتحول ليبيا إلى ساحة صراع بين القوى الخارجية الساعية إلى تأمين مصالحها الاستراتيجية، ومع استحالة تحقيق أي مشروع وطني لإعادة توحيد مؤسسات الدولة، ومع غياب سلطة مركزية قادرة على فرض سيادتها قد يؤدي كل ذلك الي سيناريو التقسيم والرجوع الي ما قبل عام 1963.

السيناريو الثالث: التدخل الدولي المباشر

أن تصاعد الدعوات الدولية للتدخل العسكري تحت ذريعة " حفظ الاستقرار "، قد يؤدي إلى فرض وصاية دولية على البلاد (قرار النفط مقابل الغذاء مثلا)، وذلك بتكثيف الضغوط الخارجية لإعادة تشكيل المؤسسات الليبية بما يخدم مصالح القوى الدولية والإقليمية، هذا الامر قد يزيد من احتمال فرض حلول سياسية خارجية، مثل الفيدرالية القسرية، كبديل عن الدولة الموحدة.

التوصيات الاستراتيجية

1- استعادة السيطرة على المؤسسات السيادية

- ✓ وذلك بتفكيك شبكات المصالح المرتبطة بالتشكيلات المسلحة داخل المؤسسات الاقتصادية، وفرض رقابة صارمة على تدفقات الأموال.
- ✓ إعادة هيكلة المؤسسات المالية والاقتصادية والمؤسسة الوطنية للنفط لضمان الشفافية والاستقلالية.
- ✓ تطبيق إصلاحات مالية صارمة لمنع استغلال الموارد العامة لصالح الأجندات المسلحة.

2- إعادة بناء المؤسسة العسكرية وفق عقيدة وطنية

- ✓ إنهاء السيطرة العائلية على قيادة الجيش، وإعادة تشكيله وفق معايير احترافية.
- ✓ إنشاء هيئة رقابية مستقلة تضمن النزاهة في تعيين القيادات العسكرية وإدارة الموارد الدفاعية.
- ✓ دمج الوحدات العسكرية المتفرقة تحت قيادة وطنية موحدة، بعيداً عن الولاءات الشخصية أو الفئوية.

3- إصلاح جهاز المخابرات العامة

- ✓ إعادة هيكلة اجهزة المعلومات (الأجهزة الاستخبارية) لضمان فعاليته، وتقليص التضخم الوظيفي وإزالة العناصر غير المؤهلة.
- ✓ استحداث آليات رقابية لمنع الفساد الداخلي، وتعزيز قدراته في مكافحة التهديدات الأمنية.
- ✓ تطوير استراتيجيات استخباراتية استباقية لمواجهة مخاطر الإرهاب والجريمة المنظمة والتدخلات الأجنبية.

الخاتمة

تتطلب مواجهة التحديات الأمنية التي تواجه ليبيا جهوداً جماعية وتنسيقاً فعالاً بين مختلف القطاعات. ومن خلال تنفيذ السياسات المقترحة وفق استراتيجية امنية شاملة، يمكن تعزيز الأمن القومي الليبي وضمان استقرار البلاد في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

إن ليبيا تواجه خطر الانهيار التدريجي، في ظل سيطرة المجموعات المسلحة على مفاصل الدولة، وانهيار العقيدة العسكرية في الشرق، وغياب أي جهاز استخباراتي قادر على مواجهة التحديات الأمنية، أو تدخل دولي يفرض حلولاً لا تخدم المصالح الوطنية، فإن استمرار كل هذه العوامل دون تدخل وطني حقيقي سيؤدي إلى فقدان الدولة لوحدتها، والمطلوب اليوم هو تحرك استراتيجي شامل، يعيد بناء الدولة على أسس وطنية حقيقية، بعيداً عن الولاءات الشخصية والمصالح الفئوية.

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info